الأمانة العامة
أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

ج03-01/112(08/23)/04-م(10968)

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة العادية (112)

على مستوى كبار المسؤولين

المذكرات الشارحة
للبنود المدرجة على مشروع جدول الأعمال

الأمانة العامة: 30 أغسطس /آب 2023

المُحتَوَيَاتْ

المذكرة الشارحة	الصفحة
1- تنظيم إدراج الموضوعات تحت بند "ما يستجد من أعمال".	3
2- تحديث معايير عرض الموضوعات الاقتصادية والاجتماعية على القمة العربية في دوراتها العادية.	7
3- التنمية المستدامة.	9

مذكرة شارحة

بشأن

تنظيم إدراج الموضوعات تحت بند "ما يستجد من أعمال"

عرض الموضوع:

أولاً:

- نصت المادة (التاسعة) من النظام الداخلي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي على ما يلي: "(1) يصادق المجلس في بداية كل دور انعقاد عادي على جدول أعماله وله أن يضيف إلى الجدول بنود غير مدرجة فيه بقرار يصدر بالأغلبية. (2) تُدرج في جدول أعمال أدوار الانعقاد غير العادية البنود التي عقدت الدورة من أجلها وذلك ما لم يقرر المجلس بإجماع الآراء النظر في غيرها من المواد".
- تعتبر هذه المادة هي السند القانوني الوحيد في النظام الداخلي للمجلس الذي تطرق إلى بند "ما يستجد من أعمال"، دون أن يوضح المزيد من الإجراءات المطلوبة لإدراج الموضوعات ضمن هذا البند، سواء من الناحية الموضوعية أو التنظيمية. كما أن النظام الداخلي للمجلس لم ينص على أية مواد تُحدّد إدراج الموضوعات ضمن هذا البند فيما يتعلق بمشروع جدول أعمال الملف الاقتصادي والاجتماعي المرفوع للقمة العربية في دوراتها العادية.
- هذا الحال يختلف عن النظام الداخلي لمجلس جامعة الدول العربية، الذي تضمن في مادته السابعة عدداً من الفقرات التي تُنظّم آلية إدراج الموضوعات ضمن بند "ما يستجد من أعمال". وهذه الفقرات هي كالتالي:

4. لأي دولة عضو والأمين العام طلب إدراج مسائل إضافية في مشروع جدول أعمال الدورة حتى حلول الموعد المُحدّد لافتتاحها إذا كانت لهذه المسائل صفة الأهمية والاستعجال.
5. يصادق المجلس على جدول أعماله في بداية كل دورة عادية، وله أن يضيف إلى الجدول مسائل غير المُدرجة فيه بموافقة أغلبية الدول الأعضاء وبعد أخذ رأي مكتب المجلس في ذلك.
6. للمجلس أثناء الدورة تعديل بعض المسائل المُدرجة في جدول الأعمال أو حذفها أو إضافة مسائل جديدة لها صفة الاستعجال، وذلك بموافقة ثلثي الدول الأعضاء.

ثانياً:

- سبق للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن أصدر قرارات تنص على معايير مُحدّدة لعرض الموضوعات سواءً على الدورات العادية للمجلس، أو ضمن الملف الاقتصادي والاجتماعي للقمة العربية العادية. كما تضمنت آلية تزامن انعقاد القمتين العادية والتنموية (والتي أقرتها قمة الجزائر 2022) معايير عرض الموضوعات على القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية.
- غير أن الممارسات قد شهدت إدراج العديد من الموضوعات ضمن بند "ما يستجد من أعمال"، على الرغم من أن هذه الموضوعات لا تستوفي المعايير المطلوبة التي نصت عليها قرارات المجلس لعرض الموضوعات بصفة عامة سواءً على المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو على القمة العربية.

ثالثاً: تضمنت المعايير المطلوبة لعرض الموضوعات ما يلي:

1. معايير عرض الموضوعات على المجلس الاقتصادي والاجتماعي:

- نصت المادة (السابعة/2) من النظام الداخلي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي على "تتلقى أمانة المجلس مقترحات الموضوعات التي تطلب الدول الأعضاء والمجالس الوزارية المتخصصة والمنظمات العربية المتخصصة إدراجها على جدول أعمال المجلس، وذلك في موعد غايته خمسة وأربعين يوما من التاريخ المحدد لبدء دور الانعقاد العادي. ويجب أن تكون الموضوعات مشفوعة بالمذكرات التفسيرية اللازمة".

- أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي القرار رقم (2231) د.ع (104) بتاريخ 2019/9/5، بشأن "تحسين أساليب وإجراءات عرض الموضوعات على المجلس الاقتصادي والاجتماعي"، حيث نص على "اعتماد الأساليب والإجراءات التالية لعرض الموضوعات على المجلس الاقتصادي والاجتماعي:

- إنفاذاً لما جاء بالفقرة (2) من المادة السابعة من النظام الداخلي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، تتلقى أمانة المجلس مقترحات الموضوعات التي تطلب الدول الأعضاء والمجالس الوزارية المتخصصة والمنظمات العربية المتخصصة إدراجها على جدول أعمال المجلس، وذلك في موعد غايته خمسة وأربعين يوماً من التاريخ المحدد لبدء دورة الانعقاد العادي للمجلس ويجب أن تكون الموضوعات مشفوعة بالمذكرات التفسيرية اللازمة.
- دعوة الدول الأعضاء إلى إرسال الموضوعات التي تندرج ضمن اختصاصات المجالس الوزارية والمنظمات العربية المتخصصة إليها لدراستها والتوصية بشأنها قبل عرضها على المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويمكن للدول الأعضاء عرض الموضوعات على المجلس بشكل مباشر في حال عدم وجود اختصاص لأي مجلس وزاري عربي أو منظمة مختصين للموضوع الذي ترغب في عرضه على المجلس.
- تأخذ الدول الأعضاء في الاعتبار عند التقدم بالمذكرات الشارحة للموضوعات المقترحة أن تتضمن هذه المذكرات الجوانب المتعلقة بآليات التمويل وأساليب التنفيذ بالنسبة للمقترحات التي تشتمل على مشاريع تنموية واقتصادية واجتماعية."

2. معايير عرض الموضوعات الاقتصادية والاجتماعية على القمة العربية:

- أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي القرار رقم (1406) د.ع (67) بتاريخ 2001/2/14، أقرّ بموجبه القواعد التي يجب الالتزام بها لعرض أية موضوعات اقتصادية واجتماعية على القمة العربية، وهذه القواعد كالتالي:

- " أن تكون هذه الموضوعات ذات أولوية نسبية في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي.
- تراعي الدور الحكومي المباشر وغير المباشر فيها وتتقارب وجهات النظر حولها بين مختلف الدول العربية بحيث يحقق عرضها النتائج المنشودة.
- أن يكون قد تم بحثها في إطار الآليات القائمة للعمل العربي المشترك.

- تقدم للقمة مدعومة بالدراسات والأبحاث اللازمة التي تساعد في اتخاذ القرارات المناسبة بشأنها.
- أكد الوزراء على أهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به القمة في معالجة الموضوعات التي تتوزع مسؤولياتها بين عدد من الوزارات في داخل الدول وتتطلب معالجتها التنسيق بين مختلف هذه الجهات داخل الدولة. "

3. <u>معايير عرض الموضوعات على القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية</u>:

- أصدر مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة القرار رقم (811) د.ع (31) بتاريخ 2022/11/2، تم خلاله الموافقة على آلية تزامن انعقاد القمتين العادية والتنموية: الاقتصادية والاجتماعية، والتي تضمنت بدورها المعايير المطلوبة لعرض الموضوعات على القمة العربية التنموية. وتشمل هذه المعايير ما يلي:

- أن تكون مُعزّزة بالدراسات وقابلة للتنفيذ في آجال مُحدّدة.
- أن تتضمن دراسات الجدوى وآليات التمويل والتنفيذ اللازمة.
- أن تراعي الاحتياجات التنموية وتتلاءم مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية.
- أن يكون لها عوائد ملموسة ومباشرة أو غير مباشرة على المواطن العربي.
- أن تساهم في تعزيز التكامل والاندماج العربي.
- أن تشمل مؤشرات لقياس الأداء مع مراعاة مشاركة القطاع الخاص.
- أن تتم دراستها والموافقة عليها من قبل مجلس وزاري متخصص أو من جمعية عامة لإحدى المنظمات العربية المتخصصة، ثم من قِبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي.
- أن تراعي هذه الموضوعات/المشروعات المقترحة عدم الازدواجية بينها وبين الموضوعات/المشروعات القائمة.

<u>رابعاً: الإجراءات التنظيمية المقترحة</u>:

حرصاً على تنظيم إدراج الموضوعات ضمن بند "ما يستجد من أعمال"، سواء من الناحية الموضوعية أو الإجرائية، يُقترح ما يلي:

1. في حال ورد الموضوع المقترح إلى الأمانة العامة، **بعد الموعد المُحدّد لتلقي الموضوعات (45 يوماً قبل تاريخ انعقاد المجلس)**، تقوم الأمانة العامة بإدراج هذا الموضوع ضمن بند "ما يستجد من أعمال"؛ على أن تقوم الجهة صاحبة المقترح بتقديم مذكرة تفسيرية توضح سبب إدراج هذا الموضوع ضمن بند "ما يستجد من أعمال"، ومشروع قرار مقترح صدوره من المجلس في هذا الشأن. ومن جهتها، تقوم الأمانة العامة بتعميم هذا الموضوع المقترح إلى الدول الأعضاء للاطلاع عليه ودراسته.

2. في حال تقدمت إحدى الدول الأعضاء بموضوع مقترح للعرض ضمن بند "ما يستجد من أعمال"، ويكون هذا الموضوع محل مناقشة/ دراسة من جانب المجلس الوزاري المختص ولم يصدر قرار نهائي بشأنه من جانب هذا المجلس الوزاري لحين انعقاد اجتماعات المجلس

الاقتصادي والاجتماعي، تقوم الأمانة العام بإخطار الدولة صاحبة الاقتراح بأن هذا الموضوع لن يتم إدراجه إلى حين صدور قرار نهائي بشأنه من قبل المجلس الوزاري المختص.

3. في حال تلقت الأمانة العامة موضوعات من الدول الأعضاء، مشفوعة بمذكرات تفسيرية، **في مدة زمنية 15 يوماً فأقل** من تاريخ انعقاد الاجتماعات؛ فإن الأمانة العامة لا تقوم بإدراجه ضمن بند "ما يستجد من أعمال"؛ وإنما تقوم بإعداد تقرير يُعرض على المجلس قبل اعتماد مشروع جدول الأعمال، يتضمن كافة الموضوعات التي تلقتها الأمانة العامة خلال الفترة المُشار إليها (15 يوماً فأقل) بمذكراتها الشارحة، وعلى المجلس أن يصدر القرار الذي يراه مناسباً في هذا الشأن بعد الاستماع إلى مداخلات الدول صاحبة المقترح.

4. في حال تقدمت إحدى الدول الأعضاء بمقترح إدراج موضوع ضمن بند "ما يستجد من أعمال"، **وذلك خلال انعقاد الاجتماعات**، فإن الدولة صاحبة المقترح عليها أن تُقدم للمجلس، قبل اعتماد مشروع جدول الأعمال، مذكرة تفسيرية تتضمن شرحاً وافياً للموضوع، وتوضح أسباب إدراجه ضمن بند ما "يستجد من أعمال"، وكذلك مدى توفر "عنصر الأهمية والاستعجال" لمناقشة هذا الموضوع؛ بحيث يصعُب تأجيله إلى دورة قادمة للمجلس، بالإضافة إلى تقديم مشروع قرار للمجلس حول الموضوع المقترح.

- **<u>تسكين الموضوعات الواردة في بند "ما يستجد من أعمال":</u>**

1. نظراً لعدم وجود نص صريح في النظام الداخلي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بشأن إعادة تسكين الموضوعات المُدرجة في بند "ما يستجد من أعمال" في أماكنها ضمن مشروع جدول الأعمال، أو الإبقاء عليها تحت بند "ما يستجد من أعمال"؛ فإن العُرف المعمول به في كافة الاجتماعات التحضيرية هو إعادة تسكين الموضوعات في مشروع جدول الأعمال قبل العرض على الاجتماع النهائي، ويبقى بند "ما يستجد من أعمال" فارغاً.

2. بناءً على ذلك، وفي حال الموافقة على إدراج الموضوع المقترح ضمن بند "ما يستجد من أعمال"، سواء في الاجتماعات التحضيرية أو الاجتماع النهائي، تقوم الأمانة العامة بإعادة تسكين هذا الموضوع في مشروع جدول الأعمال، ويبقى بند "ما يستجد من أعمال" فارغاً في جدول الأعمال النهائي.

<u>المقترح المطلوب:</u>

الأمر معروض على المجلس الموقر للتفضل باتخاذ ما يراه مناسباً.

مذكرة شارحة

بشأن

تحديث معايير عرض الموضوعات الاقتصادية والاجتماعية

على القمة العربية في دوراتها العادية

عرض الموضوع:

- تلقت الأمانة العامة المذكرة رقم (242) بتاريخ 2023/6/25 من المندوبية الدائمة لدولة الكويت، تتضمن طلب عرض عدد من الموضوعات ضمن مشروع جدول أعمال الدورة العادية (112) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وكان من بينها موضوع "تحديث القواعد التي يجب الالتزام بها لعرض الموضوعات الاقتصادية والاجتماعية على القمة العربية في دوراتها العادية". (مرفق)
- سبق للمجلس الاقتصادي والاجتماعى أن أصدر القرار رقم (1406) د.ع (67) بتاريخ 2001/2/14 الخاص بـ"منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى"، واعتمد خلاله المعايير التي يتم بموجبها عرض الموضوعات الاقتصادية والاجتماعية على القمة العربية، وهي كما يلى:

" * أن تكون هذه الموضوعات ذات أولوية نسبية فى تحقيق التكامل الاقتصادي العربي وتراعي الدور الحكومي المباشر وغير المباشر فيها.

* أن تتقارب وجهات النظر حولها بين مختلف الدول العربية بحيث يحقق عرضها النتائج المنشودة.

* أن يكون قد تم بحثها في إطار الآليات القائمة للعمل العربي المشترك.

* أن تقدم للقمة مدعومة بالدراسات والأبحاث اللازمة التي تساعد في اتخاذ القرارات المناسبة بشأنها. وقد أكد الوزراء على أهمية الدور الذي يمكن أن تقوم به القمة في معالجة الموضوعات التي تتوزع مسؤولياتها بين عدد من الوزارات في داخل الدول وتتطلب معالجتها التنسيق بين مختلف هذه الجهات داخل الدولة."

- انطلاقاً من أهمية تحديث الضوابط والمعايير المطلوبة لعرض الموضوعات الاقتصادية والاجتماعية على القمة العربية، تقترح الأمانة العامة المعايير التالية:

أولاً: يتضمن مشروع جدول أعمال الملف الاقتصادي والاجتماعي المرفوع للقمة الموضوعات التالية:

- الموضوعات التي يتم عرضها بشكل دوري.
- الموضوعات التي صدر قرار بعرضها، من كل من القمة أو مجلس الجامعة أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي.
- الموضوعات المقترحة من:
  - الدول الأعضاء.
  - المجالس الوزارية العربية.
  - الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.
  - المنظمات والهيئات التابعة لجامعة الدول العربية.

ثانياً: معايير موضوعية:

1. أن تتلاءم مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية، وتراعي الاحتياجات التنموية، وتعود بالنفع على الدول العربية.
2. مراعاة عدم الازدواجية بينها وبين الموضوعات/المشروعات القائمة.
3. أن تتم دراستها والموافقة عليها من قبل مجلس وزاري متخصص أو من جمعية عامة لإحدى المنظمات العربية المتخصصة، ثم من قِبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، قبل عرضها على القمة.
4. مراعاة عدم عرض موضوعات ضمن الملف الاقتصادي والاجتماعي، سبق البتّ فيها بصورة نهائية بموجب قرارات صادرة عن القمة العربية أو مجلس الجامعة أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي.
5. أن تُقدم للقمة مدعومة بالدراسات اللازمة التي تساعد في اتخاذ القرارات المناسبة بشأنها.
6. أن تتضمن دراسات الجدوى وآليات التمويل والتنفيذ اللازمة.

ثالثاً: معايير إجرائية:

1. يقوم المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية التي تسبق انعقاد القمة العربية العادية، باعتماد عناوين الموضوعات التي سيتم تضمينها في مشروع جدول أعمال الملف الاقتصادي والاجتماعي المرفوع للقمة.
2. في حال تلقت الأمانة العامة موضوعات بعد انتهاء أعمال الدورة العادية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقوم الأمانة العامة بإدراج هذه الموضوعات، مع المذكرات الشارحة، ضمن بند "ما يستجد من أعمال" بمشروع جدول أعمال الملف الاقتصادي والاجتماعي المعروض على اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي التحضيري للقمة.
3. تقوم الأمانة العامة بإعداد مشروع الملف الاقتصادي والاجتماعي المرفوع للقمة، ويتم موافاة الدول الأعضاء به قبل وقت مناسب من انعقاد القمة. ويتم عرض مشروع الملف على الاجتماعات التحضيرية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستويين كبار المسؤولين والوزاري، والتي تسبق مباشرةً انعقاد اجتماع وزراء الخارجية التحضيري للقمة.
4. مراعاة عدم تكرار عرض ذات الموضوع (المُدرج ضمن الملف الاقتصادي والاجتماعي للقمة) بشكل منفصل على الاجتماعات التحضيرية الأخرى القمة، وذلك تفادياً لازدواجية العرض وصدور أكثر من قرار حول ذات الموضوع.
5. تقوم اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي التحضيري للقمة بإعداد مشروع الملف الاقتصادي والاجتماعي في صيغته النهائية المرفوع إلى القمة العربية، على أن يتضمن كافة الموضوعات التي تنطبق عليها المعايير الموضوعية، وسيتم تسكين الموضوعات الواردة تحت بند "ما يستجد من أعمال" وفقاً للترتيب المناسب ضمن مشروع جدول الأعمال النهائي للملف، ويبقى بند "ما يستجد من أعمال" فارغاً.

المقترح المطلوب:

الأمر معروض على المجلس الموقر للتفضل باتخاذ ما يراه مناسباً.

مذكرة شارحة

بشأن

التنمية المستدامة

—

عرض الموضوع:

أولاً: الاجتماع الثالث عشر للجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 في الدول العربية:

- عقدت اللجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 في الدول العربية اجتماعها الثالث عشر بتاريخ 2023/6/12 بمقر الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري – فرع مدينة العلمين الجديدة، برئاسة السيد/ العالم عبد الباقي – القائم بالأعمال بالإنابة بسفارة الجمهورية الإسلامية الموريتانية في القاهرة، وذلك وفقاً لرئاسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته (112). وقد ألقى سيادته الكلمة الافتتاحية التي رحب خلالها بالسادة الحضور، وعبّر عن تقديره لجامعة الدول العربية ودورها في تطوير التعاون مع كافة الدول العربية بمؤسساتها المختلفة لبناء أنماط غير تقليدية لدعم جهود التنمية المستدامة. كما وجّه الشكر للأمانة العامة على دورها الفاعل في دعم الجهود العربية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030، وأشار إلى خطة العمل الثانية لاستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك في الجمهورية الإسلامية الموريتانية خلال الفترة 2021 – 2025.
- شارك في الاجتماع ممثلو 17 دولة عربية، هي: المملكة الأردنية الهاشمية، مملكة البحرين، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المملكة العربية السعودية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية الصومال الفيدرالية، جمهورية العراق، سلطنة عمان، دولة فلسطين، دولة قطر، دولة الكويت، الجمهورية اللبنانية، دولة ليبيا، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية، الجمهورية الإسلامية الموريتانية، الجمهورية اليمنية. كما شارك ممثلو كل من: الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، منظمة المدن العربية، المجلس العربي للمياه، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، بالإضافة إلى مشاركة ممثلي بعض منظمات المجتمع المدني، وهي: جمعية "سند" للفكر والعمل الشبابين، ومنصة الشباب العربي للتنمية المستدامة، وكذلك ممثلي القطاع الخاص.
- تضمّن جدول أعمال الاجتماع العديد من الموضوعات الهامة، من بينها: القضاء على الجوع في المنطقة العربية، المنصة الرقمية العربية للتنمية المستدامة، آلية التمويل المستدام في المنطقة العربية، تحقيق التنمية المستدامة في الدول المتأثرة بالنزاعات، الفريق العربي المعنى بتحقيق أهداف التنمية المستدامة في مرحلة ما بعد التعافي، المبادرة الإقليمية للأمن المناخي، المبادرة العربية للاستدامة، الفريق العربي لمؤشرات التنمية المستدامة، بالإضافة إلى الأسبوع العربي للتنمية المستدامة، واليوم العربي للاستدامة. (مرفق 1: التقرير والتوصيات).

ثانياً: المنصة الرقمية العربية للتنمية المستدامة:

- تم إطلاق المنصة الرقمية العربية للتنمية المستدامة خلال فعاليات النسخة الرابعة للأسبوع العربي للتنمية المستدامة (فبراير: شباط 2022). وقد رحبت اللجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 في الدول العربية بهذا الاطلاق خلال الاجتماع الحادي عشر للجنة، وأخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي علماً بذلك بموجب قراره رقم (2360) د.ع (110) بتاريخ 2022/9/1.
- بناءً على تقرير وتوصيات الاجتماع الثاني عشر للجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 في الدول العربية، والذي عُقد بتاريخ 2022/12/7 بمقر الأمانة العامة، وتنفيذاً لتوصيات الاجتماع الثاني لمجلس أمناء "الشبكة العربية للعلوم والتكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة" والذي عُقد بتاريخ 2022/11/30 عبر تقنية "فيديو كونفرانس"، والذى انبثق عنه تشكيل مجموعات عمل إقليمية في مجالات "الابتكار والابداع وريادة الأعمال، الذكاء الاصطناعي من أجل الاستدامة، التحول الرقمي والتنمية المستدامة، بناء القدرات وتنمية المهارات الرقمية، نظّمت الأمانة الفنية للمنصة (إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي) ورشة العمل الأولى رفيعة المستوى لمجموعة العمل الإقليمية حول "التحول الرقمي من أجل التنمية المستدامة"، وذلك يومي 4-2023/5/5 في المكتب الإقليمي لشركة جوجل انترناشونال بدبى – دولة الامارات العربية المتحدة. وقد شارك في أعمال الورشة ممثلو 9 دول عربية و9 منظمات عربية متخصصة، وتضمنت أعمال الورشة عدة جلسات رئيسية حول أحدث الحلول التنافسية وتطبيقات التحول الرقمي من أجل التنمية المستدامة. (مرفق 2: تقرير وتوصيات ورشة العمل).
- كما نظمت الأمانة الفنية للمنصة ورشة العمل الأولى رفيعة المستوى لمجموعة العمل الإقليمية حول "الذكاء الاصطناعي من أجل الاستدامة"، وذلك بتاريخ 2023/6/11 باستضافة كريمة وبالشراكة مع الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري – فرع مدينة العلمين الجديدة، وعلى هامش انعقاد الاجتماع الثالث عشر للجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 في المنطقة العربية بتاريخ 2023/6/12. وقد تناولت الورشة مناقشة سبل رؤية العالم العربي في عصر الذكاء الاصطناعي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030، بالإضافة إلى عرض النماذج الناجحة حول العالم في مجال الذكاء الاصطناعي، وكذلك عرض السياسات التي تتبناها الدول العربية التي من شأنها دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فضلاً عن عرض المستجدات التي تطرأ في مجال الذكاء الاصطناعي، وكذلك التحديات المصاحبة له. (مرفق 3: تقرير وتوصيات ورشة العمل).

ثالثاً: "إعداد برنامج للتعامل مع قضية فقد وهدر الطعام":

- من المسلم به أن الفاقد والمهدر من الأغذية هما من أكثر المعضلات تحديا التي تواجه العالم اليوم مع تداعيات خطيرة على الأمن الغذائي والبيئة والاقتصادات العالمية والإقليمية والوطنية. وعلى الرغم من عدم وجود اتفاق واضح على تعريفات فقد الطعام وهدر الطعام، فإن الأدبيات تميز بين الاثنين حيث يعرف "فقد الطعام" بأنه انخفاض في كمية الطعام او الأغذية الصالحة للأكل من حيث الكمية أو النوعية ، والتي تحدث أثناء الإنتاج وما بعد الحصاد والمعالجة ؛ اما "هدر الطعام"

يشمل اي طعام خام أو مطبوخ أو مصنع عالي الجودة ومناسب للاستهلاك البشري على طول سلسلة القيمة ولكن ينتهي به الأمر في النهاية غير مستهلك أو مهمل، عادة في نهاية البيع بالتجزئة أو المستهلك وتعرف معا باسم "خسائر سلسلة الإمداد الغذائي" التي تشير إلى كل مرحلة على طول السلسلة حيث لا تصل نسبة معينة من الطعام، التي كانت مخصصة في البداية للاستهلاك ، إلى المستهلك المقصود.

- وتقدر منظمة الزراعة والأغذية للأمم المتحدة (الفاو) تكلفة هدر الطعام الإجمالية عالميًا بـ 2.6 تريليون دولار سنويًا، والتي تشمل بداخلها على قرابة 700 مليار دولار تكلفة الخسائر البيئية و900 مليار دولار تكلفة الخسائر الاجتماعية. وفيما يفقد العالم ثلث ما يتم إنتاجه (1.4 مليار طن من الطعام) كل عام نتيجة لخسائر الفقد والإهدار من الطعام، هذا الجزء من الأغذية المفقودة والمهدرة يكفي لانتشال ثمن سكان العالم من نقص التغذية للتخفيف من التحدي العالمي المتمثل في تلبية الطلب المتزايد على الغذاء.
- ولا يختلف ذلك في الدول العربية حيث يتجاوز الفاقد من الأغذية وهدر الطعام الناتج عن الفرد الواحد في بعض الأحيان 210 كيلوغرامات في السنة. وليس هناك شك في أن التأثير الاقتصادي والبيئي لفقد وهدر الغذاء هائل في جميع أنحاء العالم، ولكن بشكل خاص في المناطق التي تعتمد على الواردات الغذائية لتلبية احتياجاتها الغذائية ولديها إمكانات محدودة لزيادة الإنتاج الغذائي المحلي مثل وضع منطقتنا العربية. كما تشير الوقائع إلى ان الدول العربية تتمتع بسجل سيء بشكل عام فيما يتعلق بفقد الأغذية وهدرها كما يتضح من ترتيب دولها المنخفض في مؤشر استدامة الغذاء عالميا، حيث تشير التقديرات التقريبية في الدول العربية إلى أن 44٪ من الأغذية التي يتم التعامل معها على طول سلسلة التوريد قبل الاستهلاك إما تفقد أو تهدر بينما يتم إهدار حوالي 34٪ من الأغذية المقدمة عند الاستهلاك أو أثناءه. ولذلك، فإن التوزيع لفقد وهدر الغذاء على طول السلسلة الغذائية وأسبابها، وكذلك الحلول للحد منها مهمة للغاية. وبناء على ذلك، فإن التحديد الكمي لحجم الفاقد والمهدر من الأغذية في العالم العربي أمر ضروري لوضع تدابير فعالة لمنع أو الحد من تدفق الأغذية والنفايات.
- وقد رأت اللجنة الفرعية للقضاء على الجوع في المنطقة العربية المنبثقة من اللجنة العربية لمتابعة تنفيذ اهداف التنمية المستدامة 2030 في المنطقة العربية وامانتها الفنية الممثلة في ادارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي في ان تتعاون مع البرلمان العربي وعدد من البرلمانات الوطنية وعدد من المنظمات العربية والأقليمية والدولية وبنوك الطعام والكيانات الاجتماعية الأخرى لتأسيس معالجة واسعة لما يشكله دور التشريع من أهمية في مجال فقد وهدر الطعام. جنبا إلى جنب مع تطوير السياسات واستراتيجيات التكيف، وكذلك مواقف المستهلكين تجاه النفايات بشكل عام ونفايات الطعام بشكل خاص هي أيضا مواضيع مهمة يجب البحث فيها. وأيضا من اجل:
- التعامل مع نقص البيانات الموثوقة، وضرورة إجراء المزيد من البحوث حول الفاقد والمهدر من الأغذية على طول سلسلة الإمدادات الغذائية في المنطقة العربية مع التركيز على الاتجاهات والأسباب والدوافع الاجتماعية والتكنولوجية والسلوكية والثقافية.

- ترتيب التزامات مختلف أصحاب المصلحة على طول السلسلة الغذائية لتحقيق الأهداف والغايات التي يحددها، بالإضافة إلى تعزيز ونشر الممارسات الجيدة وإجراءات التوعية والدراسات على نحو تفضيلي للتأكد من كمية الفاقد والمهدر من الأغذية وأسبابها وعمليتها ومكانها وزمانها.
- دعم العمل على تصميم مؤشرات التقييم؛ وتصميم وتنفيذ مشاريع جديدة تمكن من استخدام الأغذية بشكل أكثر كفاءة.

المقترح المطلوب:

الأمر معروض على المجلس الموقر للتفضل باتخاذ ما يراه مناسباً.

مرفق 1

الأمانة العامة

إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولى

ج03-30/13(06/23)/01-ت(10927)

الاجتماع الثالث عشر

للجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 في الدول العربية

2023/6/12

مقر الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحرى

بمدينة العلمين الجديدة

وعبر تقنية الفيديو كونفرانس

التقرير والتوصيات

الاجتماع الثالث عشر
للجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 في الدول العربية
(مقر الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري)
بمدينة العلمين الجديدة 2023/6/12
وعبر تقنية الفيديو كونفرانس

أولاً:

- افتتحت السيدة وزير مفوض ندى العجيزي مدير إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي بجامعة الدول العربية أعمال الاجتماع الثالث عشر للجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 بالمنطقة العربية والذى عقد بمقر الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري فرع العلمين الجديدة، حيث رحبت بالسادة الحضور وقدمت الشكر للمملكة المغربية على ترأسها للاجتماع الثاني عشر للجنة العربية في ديسمبر 2023 بمقر الأمانة العامة، وقدمت الشكر أيضا الى الأستاذ الدكتور إسماعيل عبد الغفار رئيس الاكاديمية على الاستضافة الكريمة للاجتماع بمقر الاكاديمية فرع العلمين الجديدة. وأشارت الى ان الاجتماع الثالث عشر للجنة شهد المشاركة حضوريا لبعض المشاركين والبعض الاخر عن بعد (Hybrid)، فضلا عن عرضها للمقترح المقدم من جمهورية مصر العربية بشأن طلب إدراج المبادرة الوطنية للمشروعات الخضراء الذكية كبند على جدول أعمال اللجنة ثم أعطت الكلمة للجمهورية الإسلامية الموريتانية رئيس الاجتماع الثالث عشر للجنة العربية للتنمية المستدامة.

- ترأس الاجتماع السيد/ العالم عبد الباقي – القائم بالأعمال بالإنابة بسفارة الجمهورية الإسلامية الموريتانية، وذلك وفقاً لرئاسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته (112)، حيث ألقى الكلمة الافتتاحية والتي رحب فيها بالسادة الحضور، كما وجه الشكر لإدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي بجامعة الدول العربية، ودورها الفاعل في دعم الجهود العربية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030، وتوجه بالشكر ايضا لأعضاء اللجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة من الدول العربية الشقيقة على الجهود

الحثيثة والعمل الدؤوب نحو تسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتذليل المعوقات التي تحول دون تحقيق الأهداف التنموية في المنطقة، وذلك من خلال تبادل الخبرات والرؤى واستعراض أفضل الممارسات.

- وتطرق في كلمته الى بنود جدول أعمال اللجنة كما أشار الى خطة العمل الثانية لاستراتيجية النمو المتسارع والرفاه المشترك في الجمهورية الإسلامية الموريتانية خلال الفترة 2021 – 2025 التي تطمح في الخطة الخمسية الثانية من هذه الاستراتيجية أن يكون الاقتصاد أكثر تنوعا وقدرة على التنافس بنسبة نمو قادرة على امتصاص العجز الاجتماعي وبالتالي وضع البلاد على مسار التنمية المستدامة ولتحقيق هذا المسعى واعتمادا على برنامج فخامة رئيس الجمهورية المرتكز على برنامج "تعهداتي" والبرامج المتفرعة منه تم رسم 3 مرتكزات تصب في نفس الاتجاه وتشكل الأهداف الاستراتيجية المعتمدة لتحقيق مثل هذا النمو ولضمان الرفاه لصالح الجميع، وهي: المرتكز الاستراتيجي الأول يهدف الى تحقيق نمو قوى ومستدام يعود بالنفع على الجميع، المرتكز الاستراتيجي الثاني يهدف الى النهوض برأس المال البشرى والنفاذ الى الخدمات الاجتماعية الأساسية، المرتكز الاستراتيجي الثالث يهدف الى تعزيز الحكامة بكافة أبعادها.

- شارك في الاجتماع 17 دولة عربية هي (المملكة الأردنية الهاشمية، مملكة البحرين، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المملكة العربية السعودية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية الصومال الفيدرالية، جمهورية العراق، سلطنة عمان، دولة فلسطين، دولة قطر، دولة الكويت، الجمهورية اللبنانية، دولة ليبيا، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية، الجمهورية الإسلامية الموريتانية، الجمهورية اليمنية).

- كما شاركت المنظمات العربية المتخصصة التالية: الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، منظمة المدن العربية، المجلس العربي للمياه. بالإضافة الى ممثلين عن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الاسكوا، فضلا عن مشاركة لبعض منظمات المجتمع المدني وهي جمعية سند للفكر والعمل الشبابي وشاركت أيضا منصة الشباب العربي للتنمية المستدامة والقطاع الخاص.

ثانياً:

استعرضت السيدة ندي العجيزي مدير إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي مشروع جدول الأعمال المرسل الى نقاط الاتصال بالدول العربية وبعد الإيضاحات تم إقرار جدول الاعمال على النحو التالي:

البند	الموضوعـــات
البند الأول	القضاء على الجوع في المنطقة العربية
البند الثاني	المنصة الرقمية العربية للتنمية المستدامة
البند الثالث	آلية التمويل المستدام في المنطقة العربية
البند الرابع	تحقيق التنمية المستدامة في الدول المتأثرة بالنزاعات
البند الخامس	الفريق العربي المعنى بتحقيق أهداف التنمية المستدامة في مرحلة ما بعد التعافي
البند السادس	المبادرة الإقليمية للأمن المناخي
البند السابع	المبادرة العربية للاستدامة
البند الثامن	الفريق العربي لمؤشرات التنمية المستدامة
البند التاسع	الأسبوع العربي للتنمية المستدامة
البند العاشر	اليوم العربي للاستدامة
البند الحادي عشر	شراكات فاعلة من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030
البند الثاني عشر	موعد ومكان عقد الاجتماع الرابع عشر للجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 في المنطقة العربية
البند الثالث عشر	ما يستجد من أعمال

البند الأول: القضاء على الجوع في المنطقة العربية

اطلعت اللجنة على:

قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2382) د.ع (111) بتاريخ 2023/2/9،

مذكرة الأمانة العامة رقم 2/4/5/27/23 بتاريخ 18/5/2023،

تقرير الاجتماع التاسع للجنة الفرعية للقضاء على الجوع في المنطقة العربية،

المذكرة الشارحة المتعلقة بهذا البند،

العرض المقدم من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية،

العرض المقدم من مقرر اللجنة الفرعية للقضاء على الجوع،

الإطار الاستراتيجي وخطة العمل (مكونات المبادرة العربية للقضاء على الجوع)،

مراحل تنفيذ المبادرة (خطة العمل)،

الإطار الاسترشادي العربي لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، وعلى النظام الداخلي للجنة،

تقارير الأسبوع العربي للتنمية المستدامة في نسخه الأولى والثانية والثالثة والرابعة.

وبعد المناقشة،

توصي بـــ:

1- التأكيد على أهمية عقد اجتماعات مع الخبراء في الدول العربية لمناقشة وسائل تفعيل بيان" مبادرة القضاء على الجوع في المنطقة العربية حول ضرورة التعامل السريع مع تحديات الأمن الغذائي المستجدة في المنطقة العربية، وذلك بناء على طلب اللجنة في اجتماعها السابق بتعميمه ونشره بشكل واسع من خلال مندوبيات الدول العربية على الوزارات ذات العلاقة شملت وزارات التخطيط والمالية والزراعة والري والبيئة والصحة والشؤون الاجتماعية حيث تم تعميمه بتاريخ 2023/3/12.

2- الترحيب بموافقة اللجنة الفرعية والمنظمة العربية للتنمية الزراعية على تشكيل مجموعة عمل من المنظمات العربية والإقليمية المتخصصة للربط بين الإطار الاستراتيجي للجنة القضاء على الجوع والبيان الخاص بمبادرة القضاء على الجوع في المنطقة العربية حول ضرورة التعامل السريع مع تحديات الأمن الغذائي

المستجدة في المنطقة العربية وبما يحقق صياغة جديدة للاستراتيجية العربية للأمن الغذائي تتناسب مع التحديات الاقليمية وفي ضوء المتغيرات الدولية قبل عرضها في القمة التنموية القادمة.

3- الترحيب بمقترح التعاون مع منظمة الأغذية والزراعة لإعداد مذكرة تعاون فني لدعم الدول العربية في تعميق الإطار الإستراتيجي للقضاء على الجوع، والبيان الخاص بأزمة الغذاء وتعميق مفهوم النظم الغذائية باعتباره مفهوما جديدا أكثر اتساعا ويتماشى بشكل أفضل مع أهداف التنمية المستدامة.

4- الترحيب بما يتم من حوار مع المؤسسات الحكومية والمؤسسات التمويلية الدولية والوطنية والمؤسسات التنموية لعقد المنتدى رفيع المستوى للاستدامة في الربع الأخير من عام 2023.

5- الإشادة بما يتم من اعداد لبرنامج للتعامل مع قضية فقد وهدر الطعام، لما تمثله من خسائر اقتصادية، ومالية، وهدر للموارد الطبيعية، والطاقة وما تشكله من مخاطر صحية، والتأكيد على اهمية التنسيق مع الاسكوا والفاو ومؤسسة معا لحياة أفضل (شبكة بنوك الطعام الإقليمية) والاتحاد العربي للصناعات الغذائية والمنظمات العربية المتخصصة للإعداد الجيد واعداد ورقة متكاملة مع مراعاة تجربة المملكة العربية السعودية والتجارب المماثلة بدول عربية أخرى والدراسات الصادرة عن المنظمات الأممية الداعمة لخفض مؤشر الفقد والهدر في الغذاء لبدأ الحوار مع البرلمان العربي والبرلمانات الوطنية لمناقشة اهمية التشريعات الخاصة بالحد من فقد وهدر الطعام.

6- الترحيب بعرض شركة GEMS لتحالف القطاع الخاص بشأن تقديم ورقة بيضاء حول الابتكار في النظم الغذائية المستدامة للأمانة الفنية للجنة لدراستها.

البند الثاني: "المنصة الرقمية العربية للتنمية المستدامة"

اطلعت اللجنة على:

قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2382) د.ع (111) بتاريخ 2023/2/9،

مذكرة الأمانة العامة رقم 2/4/5/13/23 بتاريخ 4/4/2023،

مذكرة الأمانة العامة رقم 2/4/5/18/23 بتاريخ 2/5/2023،

الإطار الاسترشادي العربي لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، وعلى النظام الداخلي للجنة،

تقارير الأسبوع العربي للتنمية المستدامة في نسخته الاولي والثانية والثالثة والرابعة.

وبعد المناقشة،

توصي بـــ

1- توجيه الشكر للدول الاعضاء والمنظمات الدولية والشركاء الإقليميين الذين شاركوا وقدموا عروضاً في ورشة العمل الأولى "للتحول الرقمي من أجل التنمية المستدامة" بالشراكة مع شركة جوجل انترناشونال بمقر المكتب الإقليمي للشركة بدبي في مايو 2023.

2- توجيه الشكر للأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري لاستضافة ورشة العمل الأولى حول "الذكاء الاصطناعي من أجل الاستدامة" بمقر الاكاديمية فرع العلمين في شهر يونيو 2023.

3- الطلب من الأمانة الفنية موافاة الدول بمتابعة تنفيذ توصيات مجموعات العمل الإقليمية المنبثقة من المنصة الرقمية العربية للتنمية المستدامة مع الشركاء المعنيين.

4- عقد جلسة للمنصة الرقمية العربية للتنمية المستدامة خلال فعاليات المنتدى العربي رفيع المستوى للاستدامة خلال الربع الأخير من 2023.

5- تكليف الأمانة الفنية بمراجعة الدراسة التفصيلية المتضمنة تأمين تكلفة هيكلة ومتطلبات تشغيل المنصة الرقمية العربية للتنمية المستدامة عالية التقنية.

البند الثالث: آلية التمويل المستدام في المنطقة العربية

اطلعت اللجنة على:

قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2382) د.ع (111) بتاريخ 2023/2/9،

المذكرة الشارحة لهذا البند،

الإطار الاسترشادي العربي لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، وعلى النظام الداخلي للجنة،

تقارير الأسبوع العربي للتنمية المستدامة في نسخه الاولي والثانية والثالثة والرابعة.

وبعد المناقشة،

توصي بـــ

1. الترحيب بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته (111) بتاريخ 2023/9/2، بإدراج بند تحت عنوان" التمويل المستدام في المنطقة العربية" ضمن مشروع جدول اعمال الدورة الخامسة للقمة التنموية: الاقتصادية والاجتماعية المزمع عقدها عام 2023 بالجمهورية الإسلامية الموريتانية.

2. الطلب من الأمانة الفنية تقديم مذكرة شارحة حول موضوع البند وارساله للدول العربية لإبداء الرأي وموافاة الأمانة الفنية بأية ملاحظات.

3. الطلب من الدول العربية تقديم الدعم اللازم لهذا البند خلال اعمال الدورة الخامسة للقمة التنموية: الاقتصادية والاجتماعية 2023.

البند الرابع: تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول المتأثرة بالنزاعات

اطلعت اللجنة على:

قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2382) د.ع (111) بتاريخ 2023/2/9،

مذكرة الأمانة العامة 2/4/5/29/23 بتاريخ 2023/5/23،

المذكرة الشارحة لهذا البند،

تقرير الاجتماع الثالث للجنة الفرعية لذوي العلاقة المتعددين لدعم تحقيق اهداف التنمية المستدامة في الدول المتأثرة بالنزاعات في المنطقة العربية،

الإطار الاسترشادي العربي لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، وعلى النظام الداخلي للجنة،

تقارير الأسبوع العربي للتنمية المستدامة في نسخه الاولي والثانية والثالثة والرابعة.

وبعد المناقشة،

توصي بـ:

1- التأكيد على اهمية استمرار التواصل مع المؤسسات التمويلية والتنموية الداعمة للمشروع الذي تم إعداده بالتعاون بين الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي) ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا) وصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري لبناء حوار مع الدول المتأثرة بالنزاعات وتطبيق نهج الترابط بين بناء السلام والتنمية والمساعدات الانسانية ولتحديد اولويات الدول مع عرض خطة عمل المشروع في اجتماع في نهاية شهر يوليو للجنة الفرعية والبحث عن مصادر مكملة للتمويل اللازم للمشروع ولبعض المشروعات المقترحة من قبل اللجنة الفرعية.

2- الترحيب بما يتم من حوار مع المؤسسات الحكومية والمؤسسات التمويلية الدولية والوطنية والمؤسسات التنموية لعقد المنتدى رفيع المستوى للاستدامة في الربع الأخير من عام 2023.

3- الترحيب بالعرض المقدم من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) حول تقرير الهشاشة في المنطقة العربية، مع الطلب بسرعة ارسال منهجية العمل والتقرير باللغة العربية لمناقشتها في الاجتماع المقترح عقده في نهاية شهر يوليو.

4- دعم اللجنة الفرعية للجهود الرامية الى إرساء دعائم السلم والامن في جمهورية السودان.

البند الخامس: الفريق العربي المعنى بتحقيق أهداف التنمية المستدامة في مرحلة ما بعد التعافي

اطلعت اللجنة على:

قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2382) د.ع (111) بتاريخ 2023/2/9،

المذكرة الشارحة لهذا البند،

الإطار الاسترشادي العربي لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، وعلى النظام الداخلي للجنة،

تقارير الأسبوع العربي للتنمية المستدامة في نسخه الاولي والثانية والثالثة والرابعة.

وبعد المناقشة،

توصي بـــ:

- الطلب من الأمانة الفنية التنسيق والمتابعة مع المنظمات المعنية والشركاء الإقليميين لدعم وتعزيز المشروعات والمبادرات المعنية بالسياحة المستدامة والنقل الذكي في المنطقة العربية.

البند السادس: المبادرة الإقليمية للأمن المناخي

اطلعت اللجنة على:

قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2382) د.ع (111) بتاريخ 2023/2/9،

المذكرة الشارحة لهذا البند،

الإطار الاسترشادي العربي لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، وعلى النظام الداخلي للجنة،

تقارير الأسبوع العربي للتنمية المستدامة في نسخه الاولي والثانية والثالثة والرابعة.

وبعد المناقشة،

توصي بـــ

1. تقديم الشكر لكل من دولة قطر، وجمهورية السودان، الجمهورية اللبنانية، ودولة فلسطين لإرسالهم لملاحظاتهم حول الورقة البيضاء للمبادرة الإقليمية للأمن المناخي في المنطقة العربية.

2. تثمين جهود الأمانة الفنية للجنة بشأن تعزيز التعاون مع الشركاء من أجل وضع المبادرة حيز التنفيذ وتهيئة مشروع إقليمي للتعريف بمفهوم الأمن المناخي وتحديد اولويات الدول حوله وطرحها خلال فعاليات الأسبوع العربي للتنمية المستدامة، وكذلك خلال مؤتمر الأطراف للمناخ COP28 والذي سيعقد في نوفمبر 2023 بدولة الامارات العربية المتحدة.

البند السابع: المبادرة العربية للاستدامة

اطلعت اللجنة على:

قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2382) د.ع (111) بتاريخ 2023/2/9،

المذكرة الشارحة لهذا البند،

وبعد استماعها إلى العرض المقدم من الأمانة الفنية للجنة،

وبعد اطلاعها على الإطار الاسترشادي العربي لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030،

وعلى النظام الداخلي للجنة.

وبعد المناقشة،

توصي بـــ

- الترحيب بما يتم اعداده من اجتماعات وحوارات واسعة مع كل ذوي العلاقة والمزمع عقدها خلال شهر يوليو مع المجموعة المعنية بالاستثمار تمهيدا لعرض توصيات هذه المجموعة والمجموعات الأخرى على المنتدى رفيع المستوى للمؤسسات الحكومية، والتمويلية الدولية والوطنية، والمؤسسات التنموية والقطاع الخاص والمجتمع المدني المزمع عقده خلال الربع الأخير من عام 2023 بالقاهرة.

البند الثامن: الفريق العربي لمؤشرات التنمية المستدامة

اطلعت اللجنة على:

قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2382) د.ع (111) بتاريخ 2023/2/9،

المذكرة الشارحة لهذا البند،

وبعد استماعها إلى العرض المقدم من الأمانة الفنية للجنة،

وبعد اطلاعها على الإطار الاسترشادي العربي لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030،

وعلى النظام الداخلي للجنة.

وبعد المناقشة،

توصي بـــ

1. الترحيب بعقد اجتماع الأمانة الفنية للفريق العربي لمؤشرات التنمية المستدامة، وتقديم الشكر للإسكوا على العرض المقدم بشأن جهود الاسكوا في مجال مؤشرات التنمية المستدامة.

2. تكليف الأمانة الفنية للفريق العربي لمؤشرات التنمية المستدامة بتحديد الأولويات والتحديات من أجل تطوير الإطار الاسترشادي العربي لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 في المنطقة العربية.

البند التاسع: الأسبوع العربي للتنمية المستدامة

اطلعت اللجنة على:

قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2382) د.ع (111) بتاريخ 2023/2/9،

المذكرة الشارحة لهذا البند،

وبعد اطلاعها على الإطار الاسترشادي العربي لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030،

وعلى النظام الداخلي للجنة.

وبعد المناقشة،

توصي بـ:

- الترحيب بعقد النسخة الخامسة من الأسبوع العربي للتنمية المستدامة خلال شهر أكتوبر من عام 2023.

البند العاشر: اليوم العربي للاستدامة

اطلعت اللجنة على:

المذكرة الشارحة حول اليوم العربي للاستدامة،

وبعد اطلاعها على الإطار الاسترشادي العربي لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030،

وعلى النظام الداخلي للجنة.

وبعد المناقشة،

توصي بـــ

1. الترحيب بالفاعليات المصاحبة للنسخة الأولى من اليوم العربي للاستدامة الذي عقد بتاريخ 2023/2/26 بمقر الامانة العامة لجامعة الدول العربية.

2. دعوة الدول الأعضاء للمشاركة في النسخة الثانية من اليوم العربي للاستدامة في العام المقبل 2024.

البند الحادي عشر: شراكات فاعلة من أجل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030

اطلعت اللجنة على:

قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2382) د.ع (111) بتاريخ 2023/2/9،

المذكرة الشارحة لهذا البند،

وبعد اطلاعها على الإطار الاسترشادي العربي لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030،

وعلى النظام الداخلي للجنة.

وبعد المناقشة،

توصي بـــ

1. تقديم الشكر للإسكوا على العرض المقدم حول الشراكة والتعاون بين جامعة الدول العربية والاسكوا في مجالات التنمية المستدامة.

2. تقديم الشكر لجمعية سند للفكر والعمل الشبابي بالمملكة الأردنية الهاشمية بشأن العرض المقدم.

3. تقديم الشكر لشركة GEMS بشأن العرض المقدم والترحيب ببدء الخطوات اللازمة لإنشاء تحالف القطاع الخاص بالتعاون مع الأمانة الفنية للجنة.

البند الثاني عشر: موعد ومكان عقد الاجتماع الرابع عشر للجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 في المنطقة العربية

اطلعت اللجنة على:

النظام الداخلي للجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 بالمنطقة العربية،

موعد اجتماعات مجلس الجامعة مارس 2023،

موعد اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي اغسطس/ سبتمبر 2023،

وبعد الاستماع لمداخلات الدول العربية أعضاء اللجنة.

وبعد المناقشة،

توصي بـــ

- عقد الاجتماع الرابع عشر للجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 في الدول العربية، خلال النصف الاول من شهر ديسمبر 2023، على أن يحدد تاريخه لاحقا.

البند الثالث عشر: ما يستجد من أعمال

تم إدراج ومناقشة الموضوع التالي بناء على طلب جمهورية مصر العربية مذكرة رقم 2/4/5/30/23 بتاريخ 2023/6/8.

وبعد المناقشة،

توصي بـــ

1. **الموافقة على إدراج المبادرة المصرية للمشروعات الذكية الخضراء ضمن بنود جدول أعمال اللجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2023 في المنطقة العربية.**

2. **استعداد جمهورية مصر العربية لتقديم الدعم الفني للدول العربية الراغبة في تطبيق هذه النموذج الرائد في دولتها.**

3. **دعوة المستثمرين والمؤسسات التمويلية دراسة المشروعات الفائزة وتمويلها لضمان استمراريتها في تقديم حلول ذكية وعملية لمواجهة مخاطر تغير المناخ.**

إدارة التنمية المستدامة
والتعاون الدولي

مرفق 2

مشروع برنامج عمل فنى

بالشراكة مع شركة جوجل انترناشونال 2023 – 2026

بالإشارة الى ورشة العمل الأولى رفيعة المستوى لمجموعة العمل الإقليمية "التحول الرقمى من أجل التنمية المستدامة"، المنبثقة عن المنصة الرقمية العربية للتنمية المستدامة"، بالشراكة مع شركة جوجل انترناشونال والتي عقدت يومى 4 – 5 مايو 2023 بدبى.

وبناء على طلب الدول الأعضاء، أوصت مجموعة العمل الإقليمية (رفيعة المستوى) بعدة توصيات أهمها قيام الأمانة الفنية للمنصة الرقمية العربية للتنمية المستدامة (إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولى) باقتراح تنظيم برنامج عمل فنى في بناء المهارات الرقمية للدول العربية الأعضاء بالشراكة مع شركة جوجل انترناشونال بدءا من 2023 – 2026.

وتضمنت التوصيات عدة مقترحات وهي:

أولا: في مجال دعم تنمية المهارات الرقمية:

1. تنظيم عدة ورش عمل متخصصة لصناع القرار وراسمى السياسات حول البرامج العشرة المقدمة من شركة جوجل مثل: Maharat mn Google – youtube – cloid – AI – Chat GPT – Future Jobs
2. برامج تدريبية حول التسويق الرقمي والتجارة الإلكترونية وتحليل البيانات والأمن السيبراني.
3. تعزيز ريادة الأعمال والابتكار من خلال التعاون مع مبادرات جوجل مثل Google for Startups لتسهيل مشاركة المعرفة وفرص التواصل وبناء القدرات للشركات الناشئة التي تركز على التنمية المستدامة.
4. برامج تدريبية مثل Google Digital Skills for Africa، بما في ذلك المنطقة العربية. توفر هذه البرامج تدريبًا مجانيًا على المهارات الرقمية والتسويق عبر الإنترنت، مما يمكّن الأفراد والشركات من الازدهار في الاقتصاد الرقمي.
5. تعزيز التعاون مع المؤسسات التعليمية مثل الجامعات ومراكز التدريب المهني لدمج المهارات الرقمية وتعليم الذكاء الاصطناعي في المناهج الدراسية بما يساهم في سد فجوة المهارات الرقمية وإعداد طلاب الجامعات لوظائف المستقبل.

ثانيا: دعم المنصة الرقمية العربية للتنمية المستدامة:

1. الاستفادة من حلول شركة جوجل لتحسين كفاءة المنصة الرقمية العربية للتنمية المستدامة من خلال محرك البحث جوجل وتعزيز الربط والتكامل بينها وبين الدول الأعضاء.
2. بحث سبل الموائمة مع المراكز الوطنية لسلامة المعلوماتية لتعزيز الوعى في مجال امن المعلومات والحفاظ على سرية البيانات.
3. الاستفادة من خدمات جوجل السحابية لتسريع متطلبات التحول الرقمى وخفض الفجوة الرقمية بين الدول الأعضاء.
4. التعاون بين جوجل والمنصة لدراسة واعداد السياسات والضوابط الداعمة لتعزيز وتبنى تطبيق أخلاقيات الذكاء الاصطناعى للدول الأعضاء.
5. إطلاق جائزة تتبناها جامعة الدول العربية (إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولى – المنصة الرقمية العربية للتنمية المستدامة) بالتعاون مع المنتدى العربى للمدن الذكية تحت عنوان "جائزة الريادة في التحول الرقمى".
6. إنشاء فريق عربى رفيع المستوى من خلال المنصة الرقمية بالتعاون مع جوجل انترناشونال لوضع السياسات الخاصة بالتطبيقات والمنصات العالمية ونشر هذه السياسات وتعميمها للعمل بها في المنطقة العربية.
7. نشر تقارير دورية نصف سنوية او كل ثلاثة شهور حول المؤشرات الخاصة بخدمات جوجل على المنصة الرقمية العربية للتنمية المستدامة وتعميمها على الدول الأعضاء.
8. اقتراح ترشيح مدينة عربية ذكية سنوية لتكون قاطرة لمدن أخرى تحت شعار "مدينة ذكية في كل دولة عربية".
9. تحديد KPI مشترك لقياس التحول الرقمى بكل دولة عربية.

مرفق 3

تقرير وتوصيات

مجموعة العمل الإقليمية "الذكاء الاصطناعي من أجل الاستدامة"

ورشة العمل الأولى بالشراكة مع

الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري

11 يونيو 2023

مدينة العلمين الجديدة – مصر

بالإشارة إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (2382 – د.ع 111 – 2023/2/9) بشأن توصيات الاجتماع الثانى عشر للجنة العربية لمتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 في الدول العربية والذي عقد بتاريخ 7 ديسمبر 2022 بمقر الأمانة العامة، حضوريا وعبر تقنية الفيديو كونفرانس.

وتنفيذا لتوصيات الاجتماع الثانى لمجلس امناء المنصة الرقمية العربية للتنمية المستدامة بتاريخ 30 نوفمبر 2022 بشأن عقد مجموعات عمل اقليمية فى مجالات التكنولوجيا والتحول الرقمى والذكاء الاصطناعى والتى ستتضمن محاور عمل هذه المجموعات المجالات التالية (المحور الاول: التكنولوجيا والابتكار والابداع، المحور الثاني: الذكاء الاصطناعى من اجل الاستدامة، المحور الثالث: التحول الرقمي من أجل التنمية المستدامة، المحور الرابع: بناء القدرات وتنمية المهارات الرقمية).

قامت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولى) بالشراكة مع الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحرى بتنظيم ورشة العمل الأولى رفيعة المستوى لمجموعة العمل الإقليمية "الذكاء الاصطناعى من أجل الاستدامة"، وذلك يوم الاحد الموافق 11 يونيو 2023 باستضافة كريمة من الاكاديمية فرع مدينة العلمين الجديدة وذلك على هامش انعقاد الاجتماع الثالث عشر للجنة العربية لمتابعة تنفيذ اهداف التنمية المستدامة 2030 فى المنطقة العربية والمنبثقة عن المجلس الاقتصادى والاجتماعى .

وتهدف ورشة العمل إلى التأكيد على ضرورة مواكبة الدول العربية ومؤسسات ومنظمات العمل العربى المشترك لتغيرات ومتطلبات الثورة الصناعية الرابعة، وذلك من خلال تعزيز التعاون ونشر قيم

وثقافة الذكاء الاصطناعى. حيث يعد الذكاء الاصطناعى عنصرا أساسيا ومسئولية مشتركة تستلزم تضافر جهود كافة القطاعات بالدول العربية لتحقيق اهداف التنمية المستدامة، وذلك من خلال اتاحة الحوار والنقاش وعرض الأفكار بين مجموعة المشاركين في ورشة العمل.

كما تناولت الورشة مناقشة سبل رؤية العالم العربى فى عصر الذكاء الاصطناعى لتحقيق اهداف التنمية المستدامة 2030. بالإضافة الى عرض النماذج الناجحة حول العالم فى مجال الذكاء الاصطناعى، وكذلك عرض السياسات التي تتبناها الدول العربية والتي من شأنها دعم تحقيق اهداف التنمية المستدامة، فضلا عن عرض المستجدات التي تطرأ في مجال الذكاء الاصطناعي، وكذلك التحديات التي تواجهه.

شارك في هذه المجموعة 16 دولة عربية هي (المملكة الأردنية الهاشمية، مملكة البحرين، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المملكة العربية السعودية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية العراق، سلطنة عمان، دولة فلسطين، دولة قطر، دولة الكويت، الجمهورية اللبنانية، دولة ليبيا، جمهورية مصر العربية، المملكة المغربية، الجمهورية الإسلامية الموريتانية، الجمهورية اليمنية).

فضلا عن مشاركة عدد من المنظمات العربية المتخصصة التالية: الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، جامعة نايف للعلوم والتكنولوجيا والعلوم الأمنية، منظمة المدن العربية، المجلس العربي للمياه. بالإضافة الى ممثلين عن الجامعة المصرية اليابانية للعلوم والتكنولوجيا والقطاع الخاص.

افتتحت السيدة وزير مفوض ندى العجيزي مدير إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي بجامعة الدول العربية أعمال الورشة والتى عقدت بمقر الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري فرع العلمين الجديدة، حيث رحبت بالسادة الحضور وقدمت جزيل الشكر الى الأستاذ الدكتور إسماعيل عبد الغفار رئيس الاكاديمية على الاستضافة الكريمة للاجتماع بمقر الاكاديمية فرع العلمين الجديدة. وأشارت الى ان الورشة ستتضمن محورين رئيسيين:

المحور الأول: دور الذكاء الاصطناعى فى دعم اهداف التنمية المستدامة فى المنطقة العربية، والذي ركز على (الاتجاهات الحديثة فى الذكاء الاصطناعى، دور الذكاء الاصطناعى فى دعم التنمية المستدامة بالدول العربية، المسئولية القانونية وتشريعات الذكاء الاصطناعى، رؤية الاكاديمية للتنمية

المستدامة فى ظل التكنولوجيات الحديثة). المحور الثانى: اهم تطبيقات الذكاء الاصطناعى الحديثة وتأثيرتها العالمية، والذي ركز على (التحديات التى تواجه تطبيقات الذكاء الاصطناعى المتعلقة بالتكنولوجيات الناشئة، دور الذكاء الاصطناعى فى التكنولوجيا الرقمية الحديثة، تطبيقات الذكاء الاصطناعى فى المجالات الحيوية، نظرة على الاستراتيجية العربية للذكاء الاصطناعى).

وقد خلص المشاركون الى التوصيات التالية:

1- الطلب من الأمانة الفنية للجنة التنسيق العليا للعمل العربى المشترك برئاسة معالى الأمين العام لجامعة الدول العربية إدراج "المنصة الرقمية العربية للتنمية المستدامة" تحت بند التنمية المستدامة كبند دائم على اللجنة.

2- دعوة الأمانة العامة (إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولى) والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحرى للتعاون والتنسيق مع الدول العربية لتنظيم منتدى عربى حول تحديات مؤشر جاهزية الحكومات العربية للذكاء الاصطناعى لتسريع وتيرة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2023 خلال عام 2024.

3- الطلب من الأمانة العامة (إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولى) والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحرى من خلال مجموعة العمل الإقليمية للذكاء الاصطناعى التنسيق مع الشركاء الدوليين بشأن تبنى تقنية سلاسل الكتل BLOCK CHAIN، وبما يعود بالنفع على الاقتصاديات العربية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2023 في الدول العربية.

4- قيام مجموعة العمل الإقليمية للذكاء الاصطناعى من أجل الاستدامة بالشراكة مع الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحرى بدعم قدرات الدول العربية في تفعيل الذكاء الاصطناعى في مختلف المجالات الحيوية مثل المدن الذكية، النقل الذكى، السياحة المستدامة، الابتكار والابداع من أجل الاستدامة، الشمول المالى ونظم الدفع الرقمية) مع الاستفادة من خبرات الدول المتقدمة والعربية في هذا الشأن وذلك خلال الفترة من 2023 - 2027

5- دعوة الأمانة العامة (إدارة التنمية المستدامة والتعاون الدولى) بالتعاون مع المنظمات العربية المتخصصة والبرلمان العربى الى سرعة الانتهاء من القانون الاسترشادى للذكاء الاصطناعى من أجل دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2023 في المنطقة العربية.

6- دعوة الدول العربية للتعاون والتنسيق مع الأمانة العامة للجامعة والمنظمات العربية المتخصصة ذات الصلة للانتهاء بصورة نهائية من الاستراتيجية العربية للذكاء الاصطناعى، أسوة بما تم في الاتحاد الاوروبى.

7- قيام مجموعة العمل الإقليمية للذكاء الاصطناعى من أجل الاستدامة بالشراكة مع الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحرى بعقد ورش عمل متخصصة في تطبيقات الذكاء الاصطناعى الحديثة مثل أشباه الموصلات والحاسبات الذكية بما تدعم أهداف التنمية المستدامة.

8- دعوة الجامعات والاكاديميات العربية الى تفعيل دورها نحو إنشاء مراكز بحثية متخصصة في مجالات الذكاء الاصطناعى والتكنولوجيات البازغة.